الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر
– دراسة حالة مالية بلدية تلمسان –

The Financial Impact of Corona virus Crisis 2020 on The Financial revenue of Local Communities in Algeria
-A Case Study of Tlemcen Municipal Finance-

لحول كمال[1] ، لعيسوف سمير[2]، ديلمي هاجيرة[3]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر)، kamel1667@hotmail.fr

[2] جامعة تلمسان (الجزائر)، samirstudent13@gmail.com

[3] المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)، drhadjer@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/14 **تاريخ القبول:** 2020/08/23 **تاريخ النشر:** 2020/09/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الآثار المالية لجائحة الكورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر –خزينة بلدية تلمسان كحالة دراسية–، وذلك من خلال تحليل ومقارنة منحنيات العوائد المالية للبلدية عبر مجموعة من الفترات الزمنية قبل الجائحة وخلال الجائحة، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرض لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بميزانية البلدية وتحليل أهم حساباتها المالية والمحاسبية.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها التراجع الحاد في حجم الموارد المالية للبلدية خلال فترة الجائحة مع استقرار في المستوى العام لنفقاتها، وهو ما يخل بمبدأ وجوب تحقيق التوازن المالي، مما يستوجب على البلدية ضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير العاجلة خلال نفس السنة لامتصاص الصدمة المالية للجائحة.

كلمات مفتاحية: كوفيد 19؛ الآثار المالية لجائحة الكورونا؛ ميزانية البلدية؛ الحسابات المالية والمحاسبية للبلدية؛ تفعيل موارد البلدية.

تصنيفات JEL : H71، H72، H75.

Abstract :

This study aims at studying and analyzing the financial impact of corona virus crisis 2020 on the financial revenue of the local communities in Algeria. Therefore, it is based on analyzing and comparing the financial income curves of the city hall across different periods of time before and after the crisis. In this case study, we studied the treasury of Tlemcen municipal based on the analytical descriptive method by tackling theoretical concepts concerning the budget of the municipal and analyzing its financial accounts and accounting.

This study concluded a number of results including: a sharp decline in the quantity of the municipal's financial resources during the crisis with stability of the general level of expenditure. This

المؤلف المرسل: ديلمي هاجيرة، **الإيميل:** drhadjer@gmail.com

violates the principal of maintaining a fiscal balance, and it is compulsory for the municipal to take a bunch of immediate measures and procedures during this year to absorb the financial shock of the crisis and this is the subject of this study.

Keywords: Covid 19; financial impact of corona crisis; municipal budget; municipal financial accounts and accounting; implementing financial resources.
JEL Classification Cods : H71, H72, H75.

المقدمة:

بعد إعلان الصين عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد 19 (covid 19) في مدينة ووهان (Wuhan) وكنتيجة لترابط وتقارب الأسواق وحركات الأفراد حتى اجتاح الفيروس العالم في فترات وجيزة ومتفاوتة بين الدول بحسب درجة الانفتاح على الخارج، ولعل أهم ميزة لهذا الفيروس هو سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها الجغرافي، وفي ظل غياب أي علاج أو لقاح أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ وذلك في 2020/01/30، ومع تزايد عدد الإصابات والوفيات بالفيروس وسرعة انتشاره عبر مختلف دول العالم وصفت المنظمة الفيروس بالجائحة (pandémie)، وكان ذلك في 2020/03/11، وفي ظل هذه الظروف استوجب على السلطات العمومية في جل الدول المتضررة فرض حالة تأهب قصوى متمثلة في التشخيص السريع للمشتبهين بالإصابة وإعلان فرض الحجر الصحي والعزل للمدن والبلدان التي تفشى بها الوباء، وهو ما كان له تداعيات وآثار كبيرة على عالم المال والاقتصاد وعلى جميع المستويات من خلال انخفاض الطلب العالمي وعرقلة مصادر الإنتاج وشل حركة النقل والإمداد وارتفاع معدلات البطالة...وغيرها.

الجزائر كغيرها من باقي دول العالم المتأثرة بالوباء اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات بهدف الحد من تفشي الفيروس تمثلت في الحجر الصحي الجزئي وإغلاق عدد من الأنشطة ذات التجمعات، والتي من شأنها أن تكون بؤر للعدوى كالمقاهي ووسائل النقل العامة والخاصة...إلخ، وهو ما كان له أثرا مباشرا في تراجع النشاط الاقتصادي، قابلته الحكومة بزيادة الرقابة على تموين السوق بالمواد الأساسية بالأسعار المناسبة خاصة للسلع المدعمة وتقديم إعانات مالية.

مشكلة الدراسة :

مما سبق سنحاول من خلا هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

ما هي مختلف الآثار المالية لجائحة فيروس كورنا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر «بلدية تلمسان» ؟

فرضية الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث انطلقنا من الفرضية التالية:

- محدودية دور الجماعات المحلية في النشاط الاقتصادي والمالي وتمتعها بميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وتسيير ذاتي لمواردها المالية جعلها في منآى عن التداعيات والمالية لجائحة الكورونا 2020.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة ومتميزة في تسيير المالية العمومية وإدارة الشؤون العامة، نظرا لكون الجماعات المحلية الأقرب إلى المواطن والأدرى بحاجاته مقارنة بالسلطات المركزية خاصة في ظل الظروف

القاهرة كالكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والأوبئة، والتي تستوجب ضرورة وجود تسيير فعال وتعبئة كافة القدرات المحلية للحد من تداعيات آثار هذه الظروف، كما تتجلى أهمية البحث في إظهار مدى قدرة الجماعات المحلية ذاتيا في مواجهة الصدمات المالية بعيدا عن الإعانات المقدمة لها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في إبراز ما يلي:

- التعرض لمختلف الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا 2020 على الاقتصاد العالمي والوطني.
- تقديم إطار مفاهيمي لأهم الحسابات المالية والمحاسبية لمالية البلدية
- تحليل تطور أهم الحسابات المحاسبية والمالية لبلدية تلمسان قبل وفي ظل جائحة كورونا 2020 لمعرفة الأثر المالي.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر والإلمام بالجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى دراسة وتحليل أهم الحسابات المالية والمحاسبية لبلدية تلمسان وفق مدونة الخزينة العمومية (المخطط المحاسبي للدولة)، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة :

بالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع تداعيات وآثار فيروس الكورونا 2020 على الاقتصاد بصفة عامة، جاءت معظم المساهمات في شكل تقارير هيئات دولية تهتم بهذا المجال أو في شكل أوراق بحثية نذكر منها:

أولا: دراسة الباحثين Sharif, A., Aloui, C., & Yarovaya بعنوان:

"COVID-19 pandemic, oil prices, stock market, geopolitical risk and policy uncertainty nexus in the US economy"

"وباء COVID-19، أسعار النفط، سوق الأوراق المالية، والمخاطر الجيوسياسية، والارتباط بعدم اليقين السياسي في الاقتصاد الأمريكي".

هدفت الدراسة إلى تحليل الترابط عن طريق اختبار السببية (Granger) لتداعيات وآثار انتشار جائحة الكورونا 2020 وانهيار أسعار النفط على كل من سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قياس المشاهدات اليومية لأسعار النفط ومؤشرات السوق المالي خلال فترة الجائحة الممتدة من 21 جانفي 2020 إلى 29 مارس 2020، وقد توصلت الدراسة إلى تأثير كل من الجائحة والصدمة النفطية على ثقة الأفراد المستثمرين في السوق المالي إضافة إلى التأثير غير المباشر للسوق المالي الأمريكي على باقي الأسواق المالية، دون أن تهمل الدراسة المخاطر الجيوسياسية التي لا تقل أهمية عن فقدان الثقة في الاقتصاد الأمريكي على المديين القصير والبعيد مما ينذر بأزمة اقتصادية، كما لم تستبعد الدراسة أن التدخل الحكومي في سوق الأوراق المالية من شأنه إعطاء دفعة قوية تساهم في تعافي السوق على المدى الطويل مع ضرورة إعادة تقييم المخاطر من طرف المستثمرين.(Sharif, A., Aloui, C., & Yarovaya, 2020)

ثانيا: دراسة الباحثين Nicola, Maria, et al بعنوان:

" The socio-economic implications of the corona virus pandemic (COVID-19): A review"

"عرض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء فيروس كورونا (COVID-19)".

هدفت الدراسة إلى عرض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا 2020 على مختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية في بعض اقتصاديات الدول الكبرى على غرار القطاع الصناعي بمختلف أنواعه، القطاع الزراعي، القطاع الصحي، القطاع السياحي، قطاع العقارات والإسكان، وحتى القطاع الرياضي (تأجيل أهم المنافسات والدوريات الرياضية الكبرى)، مع التركيز على الجوانب الفردية للاقتصاد (الاقتصاد الجزئي)، وذلك بعد اتخاذ الحكومة لسلسة من الإجراءات والتدابير الاحترازية بهدف الحد من تفشي الوباء كالحجر الصحي، كما تعرضت الدراسة إلى دور الدعم الحكومي للأفراد والمؤسسات الصغيرة لتجاوز آثار الأزمة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تسبب القيود الحكومية في تدني النشاط الاقتصادي في العديد من المجالات نتيجة تعطل طرق الإمداد والنقل، كما أن مستويات الطلب والاستهلاك تغيرت نتيجة انخفاض الحاجة إلى السلع المصنعة في مقابل زيادة الحاجة على المستلزمات الطبية وعلى الغذاء بسبب الذعر والتخزين بسبب المخاوف من استمرار الوباء وحدوث أزمة اقتصادية تنذر بركود اقتصادي وشيك في ظل انخفاض القوة الشرائية للمواطنين وفقدان العديد من الوظائف، مما يستوجب على الحكومات التخطيط المتوسط والبعيد الأجل لإعادة التوازن للاقتصاد مع تقديم إعانات فورية تتسم بالمرونة والتخطيط الجيد. (Nicola, Maria, et al, 2020)

ثالثا: دراسة الباحثين CARACCIOLO, G., et al بعنوان:

" Covid-19 and Economic Analysis: a Review of the Debate"

"كوفيد 19 والتحليل الاقتصادي: عرض ومناقشة".

هدفت الدراسة إلى إعطاء نظرة عامة وشاملة لتأثير تطور جائحة كورونا (كوفيد 19) على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في إيطاليا والتي تعد من بين الدول الأكثر تضررا بالوباء، كما توقعت الدراسة مرور الاقتصاد الإيطالي بمرحلة انكماش لعدة أسباب أهمها (الخسارة المباشرة في عرض العمالة بسبب الوفيات وكثرة الإصابات وسياسة الحجر المتبعة من طرف الحكومة، ارتفاع التكاليف الطبية في ظل زيادة الطلب، عزوف الشركات عن الاستثمار في ظل انخفاض الميل الاستهلاكي للأسر، تعطل التجارة الدولية نتيجة كثرة القيود الاحترازية...)

كما تتوقع الدراسة أن تستمر الأزمة الاقتصادية لتزداد أكثر حدة في حالة عدم تدخل الحكومة للتأثير على العرض والطلب الكلي، ومن هنا تبرز دور كل من السياسة المالية والنقدية في الحد من تداعيات الأزمة من خلال زيادة الإنفاق العمومي الاستثماري وشراء البنوك المركزية للديون الحكومية والتأثير في معدلات الائتمان بما يساهم في عودة عجلة الاقتصاد لحالة التوازن الكلي. (CARACCIOLO, G., et al, 2020)

رابعا: دراسة الباحثين McKibbin, Warwick J., and Roshen Fernando بعنوان:

" The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios"

"الآثار الاقتصادية الكلية لكوفيد 19: سبع سيناريوهات".

قدمت هذه الورقة البحثية مختلف السيناريوهات المحتملة لانتشار وتفشي جائحة كوفيد 19 وتداعياتها على الاقتصاد الكلي والأسواق المالي على المدى القصير بهدف وضع السياسات الاقتصادية والبدائل الممكنة لامتصاص الصدمات، وذلك من خلال إظهار حجم الوفورات والتكاليف التي يمكن تجنبها عن طريق زيادة الاستثمار في مجال الصحة العامة خاصة الأقل نموا والتي تتميز بضعف نظامها الصحي وارتفاع كثافة السكان، وذلك باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي المسمى باختصار (DSGE أو CGE)، كما قامت الدراسة بالتعرض لبعض الدراسات التي تحدد التكاليف الاقتصادية لظاهرة تفشي وانتشار بعض الأوبئة التي عرفتها البشرية في العقود الأخيرة على غرار فيروس فقد المناعة المكتسبة والسارس، ومرض أنفلونزا الطيور...وغيرها من الأمراض، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها، في ظل حالة عدم التأكد لمسار تفشي الفيروس أو إيجاد علاج أو لقاح له على الأقل في المدى القصير، تستمر الاقتصاديات في النشاط جنب إلى جنب مع الفيروس وهنا يظهر الدور الحاسم للحكومات، كما أن المشكلة متعددة الجوانب تتطلب استجابة للسياسات النقدية والمالية، الصحية والاجتماعية خاصة للمتضررين من الحجر الصحي، والعمل على توفير وسائل النظافة والتعقيم المنخفضة التكلفة والتي يمكن أن تقلل من نطاق العدوى وبالتالي تقليل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الدول النامية والفقيرة والتي يمكن أن تكون منشأ للعديد من الأمراض مستقبلا في ظل ضعف الأنظمة الصحية بها وارتفاع الكثافة السكانية، كما حذرت الدراسة من الأمراض المنتقلة عبر الحيوانات (McKibbin, Warwick J., and Roshen Fernando, 2020).

خامسا: دراسة الباحث Barua, Suborna بعنوان:

Understanding Coronanomics: The economic implications of the corona virus "
" (COVID-19) pandemic

"فهم الآثار الاقتصادية لوباء الفيروس التاجي كوفيد 19".

هدفت الدراسة إلى توفير فهم شامل للصدمات المحتملة للاقتصاد الكلي للوباء، والتي تغطي الأنشطة والمجالات الاقتصادية بما في ذلك الطلب، العرض، سلسلة التوريد والإمداد، التجارة، الاستثمار، المستوى العام للأسعار، أسعار الصرف، الاستقرار المالي، والمخاطر الاقتصادية، النمو والتعاون الدولي. وذلك باستخدام نموذج(AD–AS) أو نموذج الطلب الإجمالي–العرض الإجمالي للاقتصاد الكلي القياسي وتوجز بعض الميزات الضرورية التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء تصميم استجابات السياسات من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية للتخفيف من الصدمات الاقتصادية، ومن أهم نتائج الدراسة توقعها لبروز ركود اقتصادي يلوح في الأفق وقد يليه كساد اقتصادي، وبناءا عليه اتخذت أغلب حكومات الدول الاقتصادية الكبرى تدابير وإجراءات مالية ونقدية على غرار زيادة حجم الإعانات وخفض معدلات الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر في محاولة يائسة منها للحد من تداعيات الجائحة بما أن الوباء يؤثر بصفة مباشرة على كل من العرض والطلب، فمن الصعب للغاية معالجة الآثار باستخدام أدوات الاقتصاد الكلي القياسية، كما أكدت الدراسة على ضرورة التنسيق الدولي والإقليمي في محاربة الجائحة بدل الجهود الفردية في ظل عدم وجود تاريخ محدد لانتهاء الجائحة. (Barua, Suborna, 2020)

سادسا: دراسة الباحثين Breisinger, Clemens, et al بعنوان:

"COVID-19 and the Egyptian economy: Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances"

" كوفيد 19 والاقتصاد المصري : تقدير الآثار المتوقعة لتراجع إيرادات قناة السويس والتحويلات ".

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثير المحتمل لوباء كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد المصري نتيجة توقف قطاع السياحة، والتراجع الحاد للمدفوعات المستلمة من قناة السويس، والتحويلات من المصريين العاملين في الخارج بسبب التباطؤ في الاقتصاد العالمي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها إمكانية تسبب كوفيد 19 في خفض الناتج المحلي الإجمالي الوطني بنسبة تتراوح بين 0.7 و 0.8 في المائة (36 إلى 41 مليار جنيه مصري) لكل شهر تستمر فيه الأزمة العالمية، كما تشير التقديرات كذلك إلى انخفاض استهلاك وإنفاق الأسرة في المتوسط بين 153 جنيه مصري و 180 جنيهًا مصريًا للفرد في الشهر، وهو ما بين 9.0 و 10.6 في المائة من متوسط دخل الأسرة، أما إذا استمرت الأزمة لمدة 3 إلى 6 أشهر فيمكن أن تبلغ الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي من هذه الصدمات الخارجية الثلاثة وحدها ما بين 2.1 و 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في عام 2020 ، في حين أن تركيز الدولة حاليًا منصب في محاربة الوباء وتخفيف آثاره المباشرة، إلا أنه يجب أيضًا البدء في التخطيط لكيفية إعادة فتح الاقتصاد. (Breisinger, Clemens, et al, 2020)

من خلال استعراض أهم نتائج أغلب الدراسات الأجنبية المتعلقة بالموضوع يمكن القول أنها جاءت متوافقة فيما بينها، حيث تطرقت إلى تحليل الآثار الاقتصادية والمالية الكلية والجزئية على مختلف الاقتصاديات، كما تطرقت إلى دور السياسة المالية في الحد من آثار وتداعيات الأزمة، مقارنة بنظرية السياسة النقدية والتي اعتبرت أقل فعالية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، خاصة مع توقع حدوث ركود اقتصادي على المدى القصير والمتوسط في ظل انخفاض الطلب وتأثر العرض، وبناءا عليه سوف تقتصر دراستنا على الآثار المالية والاقتصادية على مستوى الجماعات المحلية دون أن تمتد إلى دراسة الآثار على باقي القطاعات الاقتصادية.

1- الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا 2020 على المستوى العالمي والوطني

تعددت الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة فيروس الكورونا على مختلف اقتصاديات دول العالم نتيجة إجراءات وسياسات الإغلاق التي اتخذتها جل الدول لاحتوائه، حيث تأثر العرض لتعطل قنوات الإمداد والإنتاج كما تراجع حجم الكلي الطلب وقطاع قطاع السياحة وأداء الأسواق المالية، أما بالنسبة لقطاع المحروقات فمنذ بداية الأزمة، انخفضت أسعار خام برنت من حوالي 69 دولارًا إلى حوالي 50 دولاراً للبرميل، وتعد بحد ذاتها هذه صدمة سلبية كبيرة للدول المنتجة للنفط (Baldwin, 2020, p. 60)، وذلك في بداية الأزمة ومع زيادة حدتها واصلت الأسعار السقوط الحر لتصل لأول مرة في التاريخ إلى السالب (37.63- دولار) بالنسبة للعقود الآجلة بالنسبة للنفط الخام الأمريكي، وما يطرح عدة تساؤلات حول مدى حجم الضرر الاقتصادي والمالي للوباء خاصة في ظل السياسات العمومية الكفيلة بالحد من تداعيات الوباء.

1-1- الآثار على مستوى الدول المتقدمة :

تتمتع الدول المتقدمة بنظام صحي عالي من حيث عدد وحدات الرعاية، عدد أسرة المستشفيات وغرف الإنعاش وعدد المهنيين الصحيين ذوي الكفاءة العالية، والقدرة السريعة على إجراء العديد من تحاليل التشخيص وما إلى ذلك على المدى القصير (Takes, 2020, p. 39)، إلا أن التفشي السريع للوباء ساهم في زيادة الطلب بوتيرة عالية على الخدمات الصحية مما جعل الخدمات الصحية محدودة في مقابل عدد المرضى الوافدين وهو ما ظهر في إيطاليا حيث أضطر الأطباء إلى الاختيار بين من يتلقى العلاج اولا لإنقاذ حياته ومن يترك لمصيره أمام تزايد عدد المصابين، و مع زيادة زحف وتفشي الفيروس على باقي الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية اتخذت جل دول العام إجراءات الإغلاق مما ادخل عدة قطاعات اقتصادية في حالة تراجع حاد والتي ستكون لها تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط، بحسب صندوق النقد الدولي (FMI) من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3% مع نهاية 2020، بينما اقتصاديات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو ستسجل ركودا عميقا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.9% و 7.5% و 6.5% على التوالي .كما توقع الصندوق أن ينتعش النمو العالمي بقوة إلى 5.8% في العام التالي مع استمرار جزء من خسائر الإنتاج في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومنطقة اليورو إلى غاية 2021 (Dergiades, 2020, p. 02)، كما أشار الصندوق إلى دور الصين في الاقتصاد العالمي اليوم كونها تعتبر واحدة من أهم محركات النمو في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت منفردة بحوالي 39% من النمو الاقتصادي العالمي في عام 2019، وبما أن الوباء ضرب بشدة في الدول المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع الكبرى اقتصاديا، والتي بدورها تساهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، و65% من الناتج الصناعي، و41% من إجمالي الصادرات المصنعة، بالإضافة إلى أن بعض من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة، واليابان تلعب دورً ا أساسيًا في سلاسل التوريد والتموين العالمي وهو ما سوف يمتد آثاره للدول النامية ذات الاستهلاك الواسع للواردات وبالتالي وهو ما يعزز من توقع حدوث موجة الكساد (هاني عبداللطيف، 2020، صفحة 03)، علاوة على ذلك فإن الجائحة، إذا لم تدار بشكل جيد يمكن أن تنتج سلسلة من الأزمات الأخرى، بما في ذلك الأزمات المالية كحالات الإفلاس ونقص سيولة البنوك، وانهيار بعض القطاعات كشركات الطيران والسياحة على سبيل المثال مع عواقب وخيمة على رفاهية الفرد وزيادة معدلات البطالة والفقر (Loayza, 2020, p. 02)، وهو ما ستحاول أغلب الحكومات معالجته من خلال السياسات الاقتصادية التوسعية كزيادة الإنفاق الحكومي ومنح الإعفاءات الضريبية وتقديم منح وإعانات من خلال استهداف الأسر والمؤسسات المتضررة والعمل على تحقيق السيولة بهدف إعادة تحفيز الطلب الكلي والعرض، وفي هذا الصدد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال عن حزمة تحفيز تعتبر الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي كورونا بقيمة 2.3 تريليون دولار م أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي أستراليا وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 194 مليار دولار أسترالي أي ما يعادل 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة (وليد أحمد طلحة، 2020، صفحة 17).

على الرغم من تدهور جميع قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة الوباء إلا أن قطاع صناعة المواد الطبية كالأقنعة الواقية ومواد التعقيم عرف ازدهارا نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه (هاني عبداللطيف، 2020، صفحة 06).

2-1- الآثار على مستوى الدول النامية :

على عكس الدول المتقدمة تتمتع البلدان النامية بقدرات تشخيص دون المستوى الأمثل في حالة تفشي الأوبئة نظرا لضعف أنظمة الرعاية الصحية خاصة في فترات زيادة الطل إلا الوباء لم ينتشر في هذه البلدان بنفس قوته لدى الدول المتقدمة وهو ما جنب هذه الدول كارثة صحية حقيقية (Rodela, 2020, p. 03)، أما بالنسبة للتداعيات الاقتصادية فاتخاذ هذه الدول لنفس إجراءات الإغلاق والحجر الصحي، وفي ظل هيمنة الاقتصاد الموازي على نشاطها ساهم في تردي الأوضاع الاجتماعية وإحالتهم على البطالة الإجبارية دون تعويض، علاوة على ذلك فارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي جعلها عرضة للهزات والصدمات الناتجة عن تراجع اقتصاديات أهم الدول الممونة لها.

ففي مصر على الرغم من تحقيقها معدلات نمو مقبولة في السنوات الأخيرة إلا أنه من المحتمل أن يشهد الاقتصاد المصري تراجعا ملحوظا نتيجة إغلاق قطاع السياحة وانخفاض مداخيل قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج بسبب التباطؤ في الاقتصاد العالمي بسبب الوباء، وقد توصلت دراسة مصرية استشرافية إلى أنه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الوطني بنسبة تتراوح بين 0.7% و0.8% عن كل شهر تستمر فيه الأزمة العالمية، كما تشير التقديرات كذلك إلى انخفاض استهلاك وإنفاق الأسرة ما بين 9.0 % و10.6% من متوسط الدخل (Breisinger, Clemens, et al, 2020, p. 01).

أما بالنسبة لأغلبية الدول العربية النفطية على غرار **الجزائر** فتراجع الطلب العالمي وخصوصا الطلب الصيني على النفط وفشل أعضاء منظمة الأوبيك في تسقيف الإنتاج والالتزام به ساهمت هذه العوامل في التراجع الحاد للأسعار في الأسواق الدولية، وبالتالي تراجع العائدات المالية لهذه الدول.

كما أن سياسة الإغلاق المتخذة من طرف السلطات العمومية في الجزائر للعديد من الأنشطة طيلة فترة الجائحة ساهمت في تردي أوضاع قطاع العائلات خاصة بالنسبة للفئة النشطة في الاقتصاد الموازي في ظل غياب استراتيجية لاحتوائه ضمن القطاع الرسمي، مما جعل النشاط الاقتصادي يدخل في حالة ركود فاتخذت السلطات المركزية والمحلية تدابير وإجراءات استعجالية تهدف إلى الحد من تداعيات جائحة كورونا على الأفراد، وحماية الاقتصاد من الركود، من خلال تأجيل دفع الضرائب وتقديم إعانات مالية للطبقات المتضررة (أفراد ومؤسسات)، والعمل على تقليص ميزانية التسيير وتجميد العديد من مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، وتسيير خدمات القطاع العمومي الإداري بالحد الأدنى من الموظفين (50%) لضمان الحد الأدنى من الخدمات الاساسية باستثناء القطاعات الضرورية.

ومع التراجع الحاد للعوائد المالية للخزينة العمومية بسبب تأجيل دفع الضرائب وتعطل مختلف عوائد كراء أملاك الدولة والجماعات المحلية خلال فترة الحجر الصحي في مقابل منح الدولة لإعانات نقدية ومادية للطبقة المتضررة بهدف التخفيف من آثار الأزمة تعطلت أحد أهم قنوات التمويل العمومي، فبرزت للسطح ظاهرة الطوابير الطويلة والنقص الحاد في توفر السيولة أمام مكاتب البريد نتيجة لزيادة الطلب على السحب ومحدودية المعروض النقدي في ظل غياب وسائل الدفع الحديثة وفقدان

ثقة المواطن في المؤسسات المالية، وهو ما يكون حافزا للإكتناز في البيوت مستقبلا على حساب الودائع تحت الطلب، وتعتبر طبقة موظفي القطاع العمومي بمختلف قطاعاته الفئة الأكثر تضررا من مشكلة نقص السيولة كون أغلبهم موظفون في قطاعات غير منتجة للثروة (قطاعات خدمية تتصف بالمجانية) يضاف إلى ذلك تضخم قطاع الوظيف العمومي، والذين يتلق أغلبهم رواتبهم عبر التحويلات البريدية لحساباتهم الجارية، والتي يكون مصدرها الأكبر من الضرائب والرسوم الغير محصلة والمؤجلة الاستحقاق بسبب أزمة الوباء.

2– مفاهيم نظرية لأهم الحسابات المالية والمحاسبية لمالية البلدية.

تحتل الجماعات المحلية المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساسية وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة، فالجماعات المحلية عبارة عن أجزاء جغرافية من إقليم الدولة تكريسا لنظام اللامركزية، لها هيئات مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الذي يتجسد في موازناتها السنوية. الجماعات المحلية لها مواردها المالية الخاصة بغض النظر عن الإعانات المقدمة لها من الميزانية العامة للدولة وإمكانية لجوئها للاقتراض والإقراض، ونفقاتها موجهة لتلبية حاجات سكان المنطقة بصفة مباشرة عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجوارية كون مسؤولي الهيئات المحلية أدرى بحاجات سكان المنطقة مقارنة بالسلطات المركزية التي غالبا ما تهتم بالنفقات ذات الأهمية القومية كمشاريع السدود والطرق السريعة...إلخ، ففي الوقت الراهن تعتبر المالية المحلية محرك التنمية الاقتصادية وتهيئة الإقليم كونها القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فأعباء الجماعات المحلية متعددة ومتنوعة، فزيادة على مهامها التقليدية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المترلية...إلخ، أسندت لها عدة صلاحيات كالاقتصاد، التعمير، السكن والبيئة إلا أن نشاطها في هذا المجال يتسم بالمحدودية في ظل الوضعية المالية الصعبة لأغلب بلديات الوطن، إضافة إلى مهام أخرى مرتبطة بمحاربة الفقر تتلخص في مجموعة من التحويلات الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة، وذوي الدخل المنخفض.

وفي ظل زيادة أعباء ومهام هذه الجماعات، أصبحت العديد منها تواجه تحديات حقيقية لتحقيق التنمية المحلية خاصة في ظل الظروف غير العادية الناتجة عن القوى القاهرة كالكوارث الطبيعية (كحالات الفيضانات وإزالة تراكم الثلوج والأوحال...إلخ)، أو محاربة انتشار الأوبئة والأمراض...إلخ.

ويتسم نظام تسيير المالية العامة في الجزائر بما فيها مالية الجماعات المالية بنوع من التعقيد والصعوبة نظرا لتعدد الحسابات المحاسبية وفروعها، زيادة عن كثرة القيود المركبة خاصة في ظل التأخر الكبير في تبني نظام المعايير المحاسبية للقطاع العام، وبناءا على هذا قمنا باختيار عينة من الحسابات المحاسبية التي لها ارتباط مباشر بالوضعية المالية للبلدية، وذات تقييد نهائي، وذلك من أصل 18 حساب مأخوذة من الجداول العامة للتوازن (La Balance Générale) لحسابات خزينة بلدية تلمسان، وفي ما يلي نستعرض أهم الحسابات المتعلقة بالدراسة مع شرح وظيفتها بهدف استيعاب التحليل الإحصائي

2-1- حساب البلديات والمؤسسات العمومية والقطاعات الصحية : 402002

(communes, établissements publics communaux et secteurs sanitaires)

يمثل هذا الحساب الرئيسي لمختلف أنواع إيرادات البلدية ونفقاتها، بحيث يعبر عن الرصيد الحقيقي والوضعية المالية للبلدية، ويتم تقييد نفقات وإيرادات ميزانية البلدية في هذا الحساب وفق ما يلي:

Débit	c/402002	Crédit
النفقات	الإيرادات	

وينقسم هذا الحساب إلى أربعة أسطر (أنواع) تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الالتزامات والحقوق للسنة المالية، والعمليات خارج الميزانية وفق ما يلي (Direction Générale de Comptabilité, 2018, p. 60):

- حساب رقم: La ligne/11 402002 مخصص لتسجيل العمليات المتعلقة بالسنة الحالية (Gestion courante).
- حساب رقم: La ligne/12 402002 مخصص لتسجيل العمليات المتعلقة بالسنة السابقة (Gestion précédente).
- حساب رقم: La ligne/13 402002 مخصص لتسجيل العمليات الخارج الميزانية (Opérations hors budget).
- حساب رقم: La ligne/14 402002 مخصص التسبيقات المختلفة (Avances diverses).

ومن بين أهم الحقوق والرسوم التي تسجل مباشرة في هذا الحساب نذكر على سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يلي:

- الرسم على الإقامة Taxe séjour
- الرسم على الذبح Taxe de l'battage
- الرسم الخاص على اللافتات واللوحات المهنية Taxe sur les affiches et plaques professionnelles
- رخصة البناء Permis de construire et lotir
- رخصة الهدم Permis démolir
- رخصة شهادة المطابقة Certificat de conformité
- رخصة التقسيم والعمل Certificat de morcellement et d'urbanisme
- حقوق الحفلات Les droits de fêtes
- حقوق التوقف droit de stationnement
- حقوق المكان droit de place
- حقوق أشغال الطرق droit de voirie

باستثناء إيرادات الرسم العقاري ورسم التطهير فهي تدخل ضمن الحساب 500026 (حساب توزيع الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2-2- حساب توزيع الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: حساب 500026

(Impôts directs et taxes assimilées à répartir)

وينقسم هذا الحساب بدوره إلى صنفين: (Direction Générale de Comptabilité, 2009, p. 140)

- (حساب رقم: 500026 La ligne/k مخصص لتسجيل عوائد رسم التطهير)
- (حساب رقم: 500026 La ligne/B مخصص للرسم العقاري).

وفي نهاية الشهر يقوم المحاسب العمومي بتسوية بعض الحساب المتعلق بالعوائد المالية للرسم العقاري ورسم التطهير ضمن حساب 402002 كونها تعود كاملة لميزانية البلدية فتتم تسويتها كما يلي:

ح/ 402002 دائن و ح/ 500026 مدين.

ويتم تحصيل هذه الموارد المالية في غالب الأحيان عن طريق الصندوق نقدا أو بشيكات بنكية أو بريدية.

2-3- حساب الصندوق : 100003

وهذا في حالة تحصيل الموارد المالية للبلدية نقدا عبر الصندوق

(Numéraire chez les Trésoriers des communes, des secteurs sanitaires et des centres hospitalo-universitaires)

2-4- حساب الصكوك البنكية وصكوك الخزينة وحسابات الأوراق التجارية : 110005،

وهذا في حالة تحصيل الموارد المالية للبلدية بشيك بنكي

(Chèques Bancaires émis en paiement d'impôts, droits et taxes)

2-5- الحساب الجاري البريدي: 520003

وهذا في حالة تحصيل الموارد المالية للبلدية بشيك بريدي

(Recettes des comptables secondaires P/C de divers comptables).

مع العلم أن هذه الحسابات السابقة الذكر يجب أن تكون مدينة (تزداد قيمتها في المدين، وتتناقص قيمتها في الدائن)، وتسير عكسيا مع باقي الحسابات تحت مبدأ القيد المزدوج.

2-6- حساب الجاري للبلديات والقطاعات والمراكز الاستشفائية لدى الخزينة ح 520005:

(Compte courant entre Trésoriers des communes, des secteurs sanitaires et des centres hospitalo-universitaires et trésoriers de wilaya)

حساب الربط بين المحاسب الثانوي (أمين خزينة البلدية) والمحاسب الرئيسي (أمين خزينة الولاية)، وهو أحد حسابات التسوية (Les comptes de règlements)، ويسمى كذلك بالحساب الجاري (comptes courants Le)، أو حساب تحريك الأموال والقيم بين المحاسبين (Le compte de mouvements de fonds)، هذا الحساب يستعمل لرصد عمليات تحريك الأرصدة (الأموال والقيم) التي يتم إنجازها من طرف محاسب لحساب محاسب أخر تفاديا للنقل الفعلي للأموال ويعتبر هذا الحساب من بين حسابات الربط بين المحاسبين (Les comptes de liaisons)، ويوظف

كالحسابات الجارية الكلاسيكية (أي يمسك بصفة عكسية بين المحاسبين إذا كان مدين لدى الأول يكون دائن لدي الثاني)، وذلك كما يلي:

- **مدين**: المبالغ التي يستقبلها المحاسب الثاني.
- **دائن**: المبالغ التي يرسلها المحاسب الأول.

- فبالنسبة لنصيب وحصة بلدية تلمسان من الموارد الجبائية المحصلة من قباضات الضرائب على مستوى إقليمها فتكون وفق النسب المحددة قانونا، فعلى سبيل المثال 1.30% من قيمة الرسم على النشاط المهني (Taxe sur l'activité professionnelle) TAP، وحصة 5% من الرسم على القيمة المضافة (La taxe sur la valeur ajouté) TVA، وغيرها من الضرائب التي تعود لمالية البلدية بصفة جزئية تضاف لمواردها المالية الخاصة، وتقيد محاسبيا عند دخولها لحساب إيرادات البلدية. كما يلي:

ح/402002 دائن، وح/520005 مدين.

- أما بالنسبة لحصول البلدية على إعانات الصندوق الضمان والتضامن من عند المحاسب الرئيسي يقوم أمين خزينة البلدية بجعل **ح/402002 دائن وح/520005 دائن**، وعند التسديد لحساب المستفيدين يقوم المحاسب الرئيسي بالقيد التالي: **ح/520005 دائن وح/402002 مدين.**

3- تطور لأهم الحسابات المالية والمحاسبية لبلدية تلمسان خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2020 (فترة الحجز الصحي الجزئي للولاية)

بعد تفحص الوثائق المحاسبية وبناءا على الدراسة الميدانية لخزينة بلدية تلمسان (Direction Régionale du Trésor Tlemcen, 2020)، سوف نقوم بدراسة تطور بعض الحسابات لفترات زمنية مختلفة.

3 -1- تطور المداخيل النقدية خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2020

تطور المداخيل النقدية للأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 يظهر من خلال الجدول والشكل التاليين:

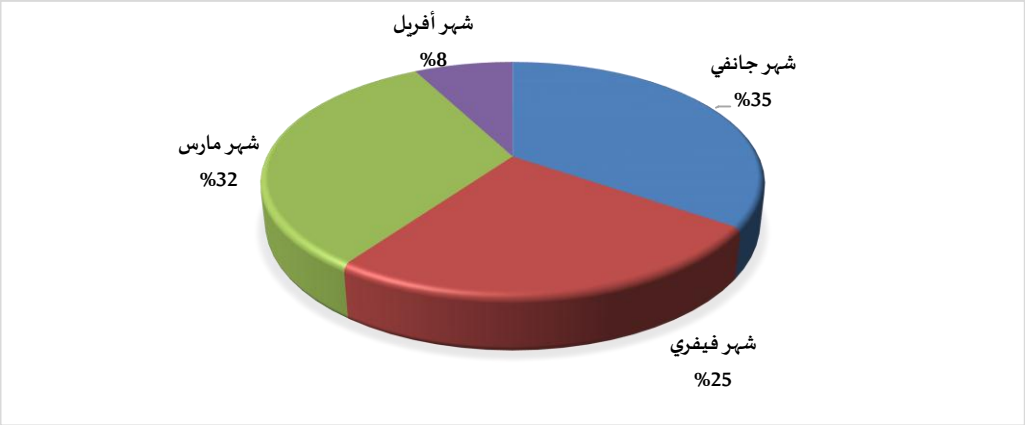
الجدول (01): تطور حساب الإيرادات المالية لبلدية تلمسان المحصلة نقدا عبر الصندوق (ح 100003) خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020 (الوحدة: دج)

العمليات اليومية	إيرادات شهر جانفي	إيرادات شهر فيفري	إيرادات شهر مارس	إيرادات شهر أفريل
1	124 881,80	690 074,75	206 600,00	312 960,00
2	223 730,00	234 875,00	108 230,00	7 605,00
3	553 858,11	201 349,00	807 626,00	11 662,50
4	394 650,00	373 232,50	366 489,50	25 300,00
5	371 985,00	231 011,25	443 194,29	21 185,00
6	276 591,25	200 420,00	251 079,80	3 400,00
7	867 904,25	304 257,00	335 064,25	93 254,00
8	351 705,00	140 126,75	382 190,00	4 000,00
9	188 579,25	132 532,00	190 500,00	1 200,00

18 500,00	43 610,00	194 890,67	245 225,00	10
43 761,00	245 533,00	149 160,00	481 650,00	11
3 600,00	327 538,75	158 383,92	154 480,87	12
141 000,00	111 771,90	266 259,00	77 316,25	13
8 500,00	73 127,50	123 588,75	542 095,50	14
16 000,00	61 702,50	85 300,00	200 641,25	15
46 236,00	206 600,00	197 795,00	543 006,25	16
77 676,00	108 230,00	217 550,00	258 636,93	17
434 250,00	807 626,00	330 755,00	280 418,75	18
90 800,00	366 489,50	197 795,00	402 450,00	19
88 931,00	443 194,29	243 361,00	/	20
/	251 079,80	88 415,00	/	21
1 449 820,50	**6 137 477,08**	**4 761 131,59**	**6 539 805,46**	المجموع الشهري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية لخزينة بلدية تلمسان

الشكل (1): تطور حساب المداخيل المالية لبلدية تلمسان المحصلة نقدا عبر الصندوق (حساب 100003) خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (01)

من خلال معطيات الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) نلاحظ بوضوح تراجع المداخيل المالية للبلدية والمحصلة عبر الصندوق، حيث بلغت أقصاها في شهر جانفي بـــ 6 539 805,46 دج، أي ما نسبته 35% من مجموع المداخيل المالية المحصلة عبر الصندوق للأربعة أشهر الأولى من سنة 2020، وأدناها في شهر أفريل بـــ 449 820,50 دج أي ما نسبته 08% من مجموع المداخيل المالية لنفس الفترة، ويرجع هذا التراجع الحاد إلى إقرار السلطات المركزية في الجزائر للحجر الصحي الجزئي لولاية تلمسان خلال هذا الشهر وهو ما تسبب في شل أغلب النشاطات التجارية باستثناء تلك المرخصة كالمواد الغذائية والصيدلانية، مع العلم أن أغلبية العوائد المالية لبلدية تلمسان باستثناء عوائد الرسم العقاري ورسم التطهير والإعانات الحكومية هي عوائد ناتجة عن أملاكها والمتمثلة في استغلال المحلات التجارية والتي تأثرت بطريقة مباشرة من التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من تفشي وانتشار عدوى الوباء.

3-2- تطور المداخيل المحصلة بالشيكات البنكية خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2020

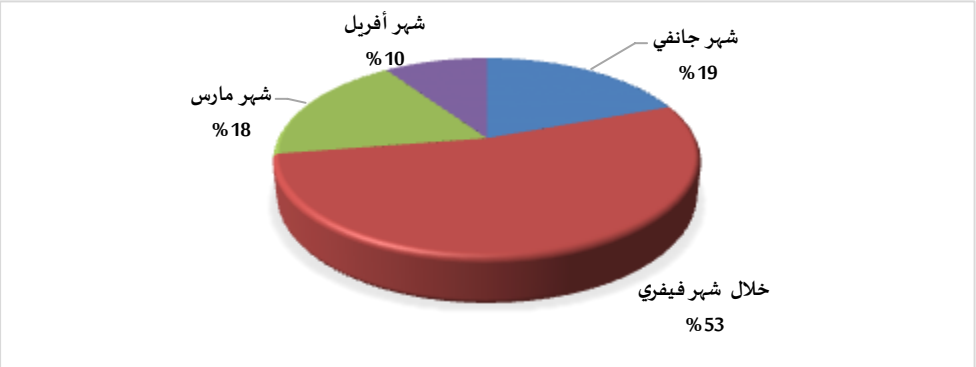
بالنسبة للإيرادات المحصلة عن طريق الشيكات البنكية فكان توزيعها وفق الجدول والشكل التاليين:

الجدول (2): تطور إيرادات بلديات تلمسان المحصلة بشيكات بنكية عبر حساب (110005) خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020 (الوحدة: دج)

العمليات اليومية	إيرادات شهر جانفي	إيرادات شهر فيفري	إيرادات شهر مارس	إيرادات شهر أفريل
1	98 460,00	2 777,77	802 040,01	13 477,50
2	190 000,00	94 080,00	38 500,00	54 330,00
3	7 950,00	11 500,00	17 160,00	5 535,00
4	29 249,00	200 000,00	15 534,04	543 326,25
5	357 100,00	336 000,00	7 352,50	/
6	37 025,00	1 136 000,00	209 550,00	/
7	534 000,00	277 200,00	54 275,00	/
8	/	5 000,00	8 500,00	/
9	/	1 187 000,00	19 715,00	/
10	/	8 196,00	/	/
11	/	180 882,00	/	/
12	/	17 000,00	/	/
المجموع الشهري	**1 253 784,00**	**3 455 635,77**	**1 172 626,55**	**616 668,75**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية لخزينة بلدية تلمسان

الشكل (2): تطور حساب المداخيل المالية لبلدية تلمسان المحصلة بشيك بنكي (حساب 110005) خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

بالنسبة للإيرادات المحصلة عن طريق الشيكات البنكية فالوضع لم يختلف كثيرا، فمن خلال معطيات الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) نلاحظ بوضوح تراجع المداخيل المالية للبلدية خلال شهر أفريل، حيث بلغت ما نسبته 10% من مجموع المداخيل المالية لأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 المحصلة بشيكات بنكية حيث قدرت ب 616 668,75 دج فقط

(فترة الحجر الصحي الجزئي)، مقارنة بشهر فيفري أين بلغت مستويات قياسية قبل الحجر الصحي الجزئي بحيث وصلت إلى 3.455.635,77 دج أي ما نسبته 53% من مجموع المداخيل المالية لنفس الفترة.

3-3- تطور إجمالي المداخيل حساب 402002 خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2020

يمثل هذا الحساب تطور إيرادات بلدية تلمسان بغض النظر عن طبيعة التحصيل أو مصدر الإيراد.

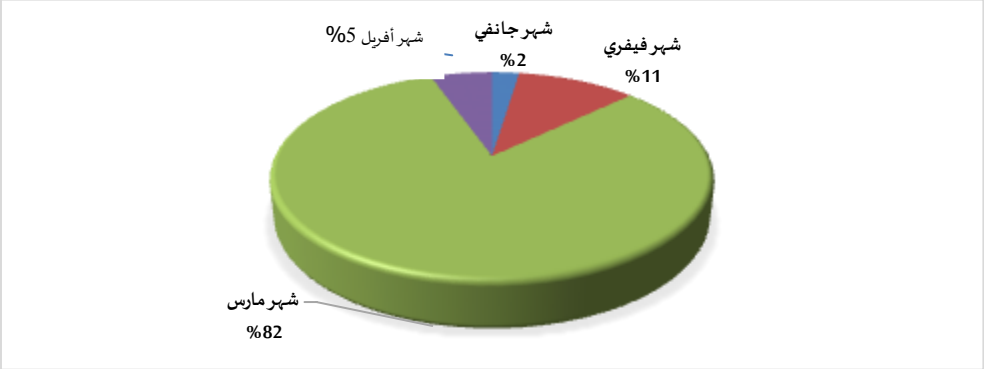
الجدول (3): تطور حساب الإيرادات المالية لبلدية تلمسان (حساب 402002) خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020

(الوحدة: دج)

الحسابات	إيرادات شهر جانفي	إيرادات شهر فيفري	إيرادات شهر مارس	إيرادات شهر أفريل
402002 La ligne/11	2 468 092,21	98 046 673,72	2 159 295 051,61	153 801 558,56
402002 La ligne/12	63 284 926,07	136 357 634,35	156 899 762,87	0,00
402002 La ligne/13	1 167 988,80	63 604 566,35	364 582,70	135 655,00
402002 La ligne/14	849 031,20	599 842,00	905 044,29	113 230,00
مجموع حساب	67 770 038,28	298 608 716,42	2317464 441,47	154 050 443,56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية

الشكل (3): تطور عوائد حساب 402002 خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

بالاعتماد على معطيات الجدول (3) والشكل (3) نلاحظ التفاوت الكبير في العوائد المالية لبلدية تلمسان خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020، حيث كانت بداية السنة المالية لشهر جانفي لا تمثل سوى 2% من حجم العوائد خلال فترة الدراسة، وهذا راجع كون فترة الثلاثي الأول من كل سنة مالية تمثل الفترة التكميلية للسنة السابقة، وهذا يعني أن أغلب العمليات تتم لحساب 402002كانت تسجل لسنوات سابقة، كما أن فترة بداية السنة تميز بداية أي نشاط وهو ما ينجم عنه تأخر العوائد على عكس نفقات التسيير التي تكون دورية على مدار السنة، وهو نفس الشيء بالنسبة لشهر فيفري حيث وصلت العوائد إلى 298 608 716,42دج أي ما نسبته 11% فقط من إجمالي العوائد لأربعة أشهر الأولى من نفس السنة، أما بالنسبة لشهر مارس فعلى الرغم من بداية ظهور حالات الوباء بولاية تلمسان، إلا أن هذا الشهر حقق عوائد مالية قياسية بلغت ما نسبته 82% من العوائد المحققة خلال الثلاثي الأول، وهذا راجع لوصول **إعانات مالية معتبرة** من ميزانية الدولة إضافة إلى حقوق البلدية كنسب من بعض الضرائب والرسوم للأشهر الماضية والتي تشترك فيها البلدية مع الميزانية العامة للدولة

وبالتالي هو رقم **غير حقيقي** لا يعبر عن نشاط شهر مارس (هذه العوائد لا تعبر عن نشاط البلدية 100%)كونها تدخل لحساب البلدية في شكل إيرادات رفقة الموارد المالية الخاصة بميزانية البلدية إلا أن حقيقتها هي أن الحصة الكبرى من الموارد المالية العائدة للبلدية خلال هذا الشهر كانت عبارة **مخصصات من الدولة** في شكل إعتمادات مالية في إطار المخطط البلدي للتنمية واعتمادات مالية من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية...وغيرها من الإعانات الحكومية، فتحصيل العوائد الحقيقية للبلدية خلال هذا الفترة يعتبر أقل بكثير من المبلغ الإجمالي في الجدول أعلاه (الجدول رقم 03)، ولمعرفة النشاط الحقيقي للعوائد المالية المستقلة والمحققة من نشاط البلدية يجب الجمع بين الحواصل المالية المحققة للجدول(1) والمحصلة في الجدول(2)، أما خلال فترة الحجر الصحي (شهر أفريل) فقد انخفضت المداخيل بشكل كبير مقارنة بالشهر السابق، وهو ما يعبر عن تراجع النشاط المالي للدولة وللجماعات المحلية والقطاع الخاص، والذي كان له الأثر المباشر على مداخيل بلدية تلمسان حيث بلغت مداخيل هذا الشهر ما مقداره 1540504443,56دج أي ما يمثل 05% من العوائد المحققة خلال هذا الفترة.

3-4- تطور مداخيل الرسم العقاري ورسم التطهير (حساب 500026) خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2020

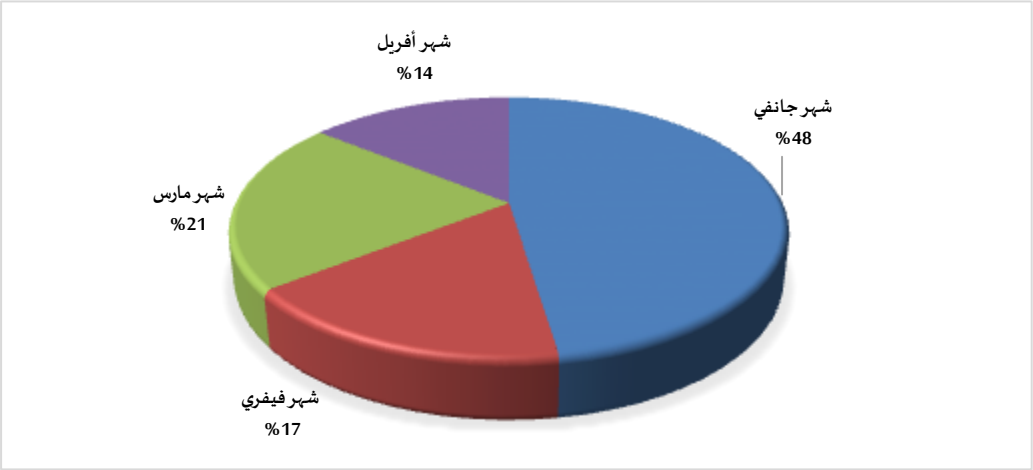
يعد الرسم العقاري ورسم التطهير من أهم الموارد الذاتية لبلدية تلمسان والجدول والشكل التاليين بين لنا تطور تحصيل هذه الرسوم منذ مطلع سنة 2020.

الجدول (4): تطور مداخيل الرسم العقاري ورسم التطهير خلال فترة أربع أشهر الأولى من سنة 2020 (الوحدة: دج)

العمليات اليومية	إيرادات شهر جانفي	إيرادات شهر فيفري	إيرادات شهر مارس	إيرادات شهر أفريل
1	28 323,00	31 655,00	1 800,00	7 605,00
2	126 134,00	1 800,00	48 492,00	5 810,00
3	10 860,00	13 306,00	79 650,00	6 300,00
4	98 366,00	17 795,00	12 485,00	10 782,00
5	42 105,00	4 176,00	31 747,00	41 761,00
6	16 514,00	19 605,60	1 800,00	28 464,00
7	12 004,00	4 901,40	4 800,00	4 428,00
8	2 561,00	4 307,20	104 433,00	65 276,00
9	1 800,00	38 663,00	1 603,00	2 661,00
10	9 000,00	7 663,00	2 902,00	1 800,00
11	5 533,00	23 424,00	18 094,00	28 981,00
12	157 871,21	32 083,00	/	/
13	673,00	17 160,00	/	/
14	4 800,00	6 300,00	/	/
15	1 800,00	10 172,00	/	/
16	68 277,80	9 172,00	/	/
17	81 682,00	/	/	/
18	16 655,00	/	/	/
المجموع الشهري	**684 959,01**	**242 183,20**	**307 806,00**	**203 868,00**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية

الشكل (4): تطور مداخيل الرسم العقاري ورسم التطهير خلال فترة أربعة أشهر الأولى من سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)

من خلال الشكل البياني رقم (4) ومعطيات الجدول رقم (04) نلاحظ التباين في تحصيل حجم الرسم العقاري ورسم التطهير (حساب 500026)، أين نلاحظ تدني تحصيلات شهر أفريل (فترة الحجر الصحي الجزئي على ولاية تلمسان) مقارنة بباقي الأشهر السابقة حيث يمثل تحصيل شهر أفريل ما نسبته 14% من مجموع عوائد الرسم العقاري ورسم التطهير منذ بداية السنة أي ما يعادل 203 868,00 دج فقط.

وتجدر الإشارة هنا إلى وصول أوامر التحصيل للرسم العقاري ورسم التطهير لسنة 2017 من مديرية الضرائب لولاية تلمسان للمحاسب العمومي (أمين خزينة بلدية تلمسان) مع بداية شهر أفريل الحالي على أن يتم البدء في تحصيلها مع نهاية الثلاثي الثاني من سنة 2020، إلا أن توقف أغلب النشاطات نتيجة الحجر باستثناء الخدمات الأساسية الضرورية وفق ضمان الحد الأدنى للخدمة، جعل إرسال هذه الأوامر يتأجل إلى فترة ما بعد الحجر، وقد بلغت إيرادات الرسم العقاري ورسم التطهير سنة 2019 ما قيمته 26.539.650,15 دج محصلة لصالح سنة 2016، على الرغم أن ما يمثل حوالي 45% من أوامر التحصيل لم تصل للمكلفين بالرسم، وأكثر من ذلك عقود عقارات لم يتم تسويتها بعد من طرف الجهات المختصة.

4– مقارنة إيرادات شهر أفريل مع المتوسط الشهري ل 05 سنوات مالية سابقة

نظرا لاختلاف مستوى التحصيل خلال السنة المالية نتيجة النشاط في مواسم السنة سوف نقوم بمقارنة تحصيل شهر أفريل (فترة الحجر الصحي الجزئي) مع المتوسط الشهري لعينة زمنية مكونة من 05 سنوات سابقة.

4–1– تطور مداخيل الحساب 500026.

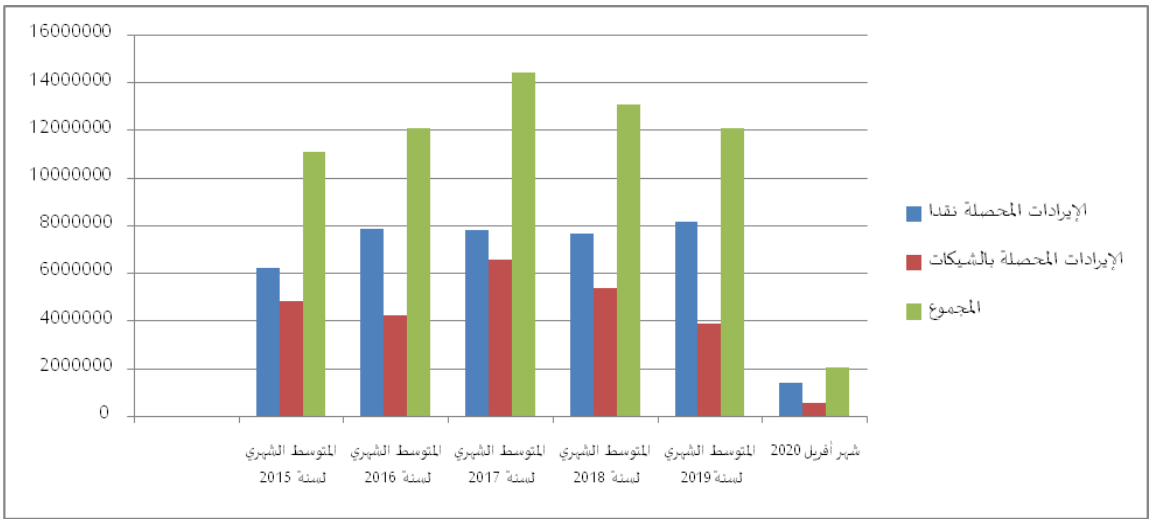
تطور مداخيل هذا الحساب يظهر من خلال الجدول والشكل التاليين.

الجدول (5): تطور إيرادات بلديات تلمسان حساب (100003) وحساب (110005) (الوحدة: دج)

تطور متوسط الشهري للتحصيل	حساب (100003) الإيرادات المحصلة نقدا	حساب (110005) الإيرادات المحصلة بالشيكات	المجموع
شهر أفريل 2020	1 449 820,50	616 668,75	2 066 489,25
المتوسط الشهري لسنة 2019	8 191 665,37	3 938 211,31	12 129 876,68
المتوسط الشهري لسنة 2018	7 708 447,36	5 399 872,12	13 108 319,48
المتوسط الشهري لسنة 2017	7 874 679,24	6 586 484,70	14 461 163,94
المتوسط الشهري لسنة 2016	7 887 275,72	4 249 602,33	12 136 878,05
المتوسط الشهري لسنة 2015	6 271 105,49	4 883 411,47	11 154 516,96

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية

شكل (5): تطور إيرادات بلديات تلمسان حساب (100003) وحساب (110005)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (05)

من خلال الشكل (5) والجدول (5) نلاحظ التقارب النسبي بين المتوسطات الشهرية لإيرادات بلدية تلمسان منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 حيث تراوحت العوائد المالية ما بين 11154516,96دج و14461163,94دج في أقصاها، وذلك خلال سنة 2017، ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ خلال هذه السنة إلى بداية تحصيل الرسوم العقارية ورسوم التطهير لصالح سنة 2015، أما بالنسبة لفترة الدراسة وهي متوسط التحصيل لشهر أفريل لسنة 2020 (فترة الجائحة)، فنلاحظ تدني العوائد المالية بمقدار 07 مرات مقابل متوسط التحصيل الشهري للسنة السابقة 2019، وهو ما يظهر حجم الأثر المالي للجائحة (تراجع حاد في الموارد المالية الذاتية للبلدية).

كما أنه من خلال تحليل حسابات التحصيل لبلدية تلمسان المذكورة أعلاه في الجدول (5) يظهر لنا هيمنة التعامل النقدي مقارنة عن التعامل بالتحويلات البنكية (الشيكات) مما قد يكون سببا في تحقيق عجز في الصندوق نتيجة الخطأ، كما أن زيادة التعامل بالشيكات البنكية يظهر مستوى الثقافة المالية للمواطن، ويساهم في احتواء وإدخال كتل نقدية جديدة ضمن دائرة الاقتصاد الرسمي.

4-2- تطور مداخيل إيرادات بلدية تلمسان من الرسم العقاري ورسم التطهير.

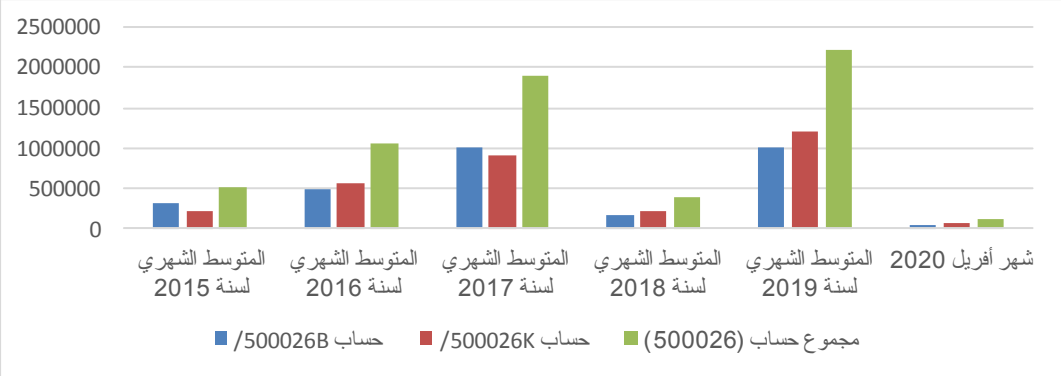
بناءا على الجدول رقم 6 سيتم مقارنة تطور المتوسط الشهري لإيرادات بلدية تلمسان خلال 6 سنوات مالية.

الجدول (6): تطور إيرادات بلديات تلمسان حساب (500026) الرسم العقاري ورسم التطهير (الوحدة: دج)

تطور متوسط الشهري للتحصيل الرسم العقاري ورسم التطهير	الرسم العقاري	رسم التطهير	مجموع حساب (500026)
شهر أفريل 2020	29 150,00	76 000,00	105 150,00
المتوسط الشهري لسنة 2019	1 006 801,01	1 204 836,50	2 211 637,51
المتوسط الشهري لسنة 2018	170 945,34	222 858,92	393 804,26
المتوسط الشهري لسنة 2017	994 407,03	989 480,58	1 983 887,61
المتوسط الشهري لسنة 2016	492 931,15	569 454,42	1 062 385,57
المتوسط الشهري لسنة 2015	310 899,15	205 291,40	516 190,55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الداخلية

شكل (6): تطور إيرادات بلدية تلمسان حساب (500026) الرسم العقاري ورسم التطهير



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (06)

من خلال الشكل (6) والجدول (6) نلاحظ التفاوت الواضح بين المتوسطات الشهرية لمداخيل بلدية تلمسان والمتمثلة في الرسم العقاري ورسم التطهير منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 حيث بلغت المداخيل المالية أدناها في شهر أفريل من سنة 2020 لنفس الأسباب المذكورة سابقة (تراجع النشاط الاقتصادي والمالي نتيجة الجائحة)، أما بالنسبة لسنة 2015 و2018 فيرجع السبب إلى تأخر إعداد قوائم المكلفين بالرسم العقاري ورسم التطهير لهذه السنوات من طرف الجهات الضريبية المكلفة بالإحصاء وإعداد أوامر التحصيل ومن ثم إرسالها إلى خزينة البلدية للتأشير عليها وبداية التحصيل، ومن هنا يمكن القول أنه رغم أن هذه الرسوم هي لصالح البلدية 100% إلا أن الجماعات المحلية غير قادرة على إحصائها وترتيبها نظرا لمحدوديتها في المجال الضريبي وبالتالي ارتباط مواسم تحصيلها يرجع إلى مدى التزام مفتشيات الضرائب بإنهاء عملها.

أما بالنسبة لسنة 2017 فنلاحظ ارتفاع مداخيل هذه الرسوم وهي فترة تحصيل مستحقات 2015، ونفس الشيء بالنسبة لارتفاع مداخيل 2019 فهي كذلك فترة تحصيل مستحقات الرسم لسنة 2017، أي تأخر التحصيل بسنتين ماليتين (2-).

الخاتمة:

أثبتت التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا 2020 أن آليات اقتصاد السوق الحر ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى مراجعة شاملة وجذرية تأخذ بعين الاعتبار الطابع الإنساني من حيث محاربة الفقر والبطالة الناجمة عن الأزمات والقوى القاهرة، وتحسين جودة الخدمات الصحية وضمانها للجميع على اختلاف تفاوتهم المادي.

نتائج الدراسة:

– تراجع النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني ساهم في تراجع الموارد المالية للجماعات المحلية (بلدية تلمسان) بمقدار النصف خلال فترة الحجر الصحي دون أن يقابله أي انخفاض في مستوى نفقات البلدية لأن أغلبها متعلق بالتسيير على الرغم من وجود حقوق للبلدية تعود لسنوات سابقة يمكنها تغطية مقدار التراجع بأضعاف إذا اتخذت كامل التدابير والإجراءات التي يضمنها القانون لتحصيلها (إجراءات التحصيل الجبري بعد نفاذ طرق التحصيل الودي)، وهو ما يتنافى مع فرضية البحث.

– غياب قاعدة بيانات وطنية ومحلية دقيقة حول توزيع الفئات ذوي الدخل المحدود في ظل تداخل الاقتصاد الموازي والرسمي صعب من مهمة معرفة الفئات المعنية بتقديم المساعدات سواء الإعانات الممنوحة من طرف الدولة والمقدرة ب 10000دج للمتأثرين من سياسة الإغلاق، أو المنح المقدمة من طرف الجماعات المحلية المتعلقة بشهر رمضان، فعلي سبيل المثال تجد شخص يقوم بأعمال حرة كالبناء أو الحرفي أو تاجر غير شرعي دخله يفوق دخل موظف حكومي إلا أنه غير مؤمن، وبالتالي يعتبر بطال يستفيد من المنح والمساعدات المقدمة من طرف الدولة وجماعتها المحلية على غرار السكن الاجتماعي، وهو ما يطرح مشكلة توجيه الدعم واحتواء الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

– محدودية كفاءة الجماعات المحلية من حيث التسيير والبحث عن بدائل في خلق الثروة جعلها وظيفتها خلال فترة أزمة الوباء تقتصر على تعقيم بعض الأحياء الرئيسية للبلدية، وإلقاء باقي المهام على عاتق الدولة.

– تساهل البلديات في إجراءات تحصيل حقوقها وهو ما يتجلى في حجم المبالغ المعنية التي تنقضي بالتقادم دون تسديدها ودون اتخاذ إجراءات تحصيلها.

– تعطل تحصيل الضرائب والرسوم لصالح ميزانيات الجماعات المحلية والدولة ساهم في زيادة حدة نقص السيولة بالنسبة للمؤسسات المالية (البريد).

التوصيات:

– لا تحتاج بلدية تلمسان إلى إعانات الدولة ولا إلى خلق ضرائب ورسوم جديدة، بقدر ما تحتاج إلى تعبئة مواردها الحالية والمعطلة والمتمثلة في حقوق كراء أملاك البلدية والتي يعود بعضها لأكثر من عقد لم تحصل حيث بلغت حجم الديون المستحقة لأملاكها فقط إلى غاية أفريل 2020 ما مقدراه 68169730,04دج (باقي التحصيلreste à recouvrer)، وأضعاف ذلك حقوق لم تحصل بالنسبة للرسم العقاري ورسم التطهير للعقدين الماضيين، بالإضافة إلى تحيين أسعار كراء أملاكها وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول تطبيق الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البلدية سواء من طرف الآمر بالصرف أو من طرف المحاسب العمومي.

– ضرورة تسوية الجهات المعنية للعقارات المبنية وغير المبنية (توسيع الوعاء الضريبي) بهدف تمكين البلديات من حقوقها على الرسم العقاري ورسم التطهير مع اتخاذ كافة تدابير التحصيل.

– أظهرت مشكلة السيولة ضرورة تحديث النظام المالي والإسراع في الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة للحد من استعمال النقود القانونية وإدماجها ضمن دائرة الاقتصاد الرسمي.

المصادر والمراجع:

1 هاني عبداللطيف (2020)، **آثار كورونا الاقتصادية :خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، تقارير الجزيرة، الدوحة، قطر.

2 وليد أحمد طلحة، (2020)، **التداعيات الاقتصادية ليفروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة..

3 Baldwin, R., & di Mauro, B. W. (2020). Economics in the Time of COVID-19. A VoxEU. org Book, Centre for Economic Policy Research, London.

4 Barua, S. (2020). Understanding Coronanomics: The economic implications of the corona virus (COVID-19) pandemic. SSRN Electronic Journal

5 CARACCIOLO, G., CINGANO, F., ERCOLANI, V., FERRERO, G., HASSAN, F, PAPETTI, A., & TOMMASINO, P. (2020). Covid-19 and Economic Analysis: a Review of the Debate. bank of Italy Euro System Literature, Review Issue no 1.

6 Dergiades, T., Milas, C., & Panagiotidis, T. (2020). Effectiveness of Government Policies in Response to the COVID-19 Outbreak. Available at SSRN 3602004.

7 Loayza, N. V., & Pennings, S. (2020). Macroeconomic policy in the time of COVID-19: A primer for developing countries.

8 McKibbin, W. J., & Fernando, R. (2020). The global macroeconomic impacts of COVID-19: Seven scenarios. Centre of Excellence in Population Ageing Research (CEPAR). Australian National University.

9 Ministère des Finances Algérie, Direction Générale de la Comptabilité, Direction Régionale du Trésor Tlemcen, Trésorerie communale de Tlemcen (2014- 2020), Balance Générale .

10 Ministère des Finances، Direction Générale de Comptabilité (2018), MANUEL DES PROCÉDURES COMPTABLES ET FINANCIÈRES DE LA TRÉSORERIE DE LA COMMUNE

11 Ministère des Finances، Direction Générale de Comptabilité، Direction de la Réglementations de l'Exécution Comptable des Budgets (2009، Nomenclature des Comptes du Trésor

12 Nicola, M., Alsafi, Z., Sohrabi, C., Kerwan, A., Al-Jabir, A., Iosifidis, C., ... & Agha, R. (2020). The socio-economic implications of the corona virus and COVID-19 pandemic: A review. International Journal of Surgery.

13 Rodela, T. T., Tasnim, S., Mazumder, H., Faizah, F., Sultana, A., & Hossain, M. M. (2020). Economic Impacts of Coronavirus Disease (COVID-19) in Developing Countries

14 Sharif, A., Aloui, C., & Yarovaya, L. (2020). COVID-19 pandemic, oil prices, stoc, geopolitical risk and policy uncertainty nexus in the US economy: Fresh evidence from the wavelet-based approach. International Review of Financial Analysis, 101496.

15 Takes, I.(2020). Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever.